

Distr.: General
6 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ثورسن (نائب الرئيس) (أيسلندا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية

الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - وتمشياً مع التزام الحكومة بمنح المرأة حقوقها الكاملة طبقاً للشريعة، فقد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وساهمت بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وتطالب المجتمع الدولي بالعمل على منع العنف ضد المرأة في مناطق النزاع، وتقديم جميع المرتكبين للعدالة.

٤ - السيدة سيماسينغ (سري لانكا): قالت إن المجتمع السريلانكي يقوم إلى حد كبير على أساس المساواة، حيث يفضل كثير من الأزواج أن يكون مولودهم الأول طفلة. وقد انخفضت معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية بدرجة كبيرة، وهناك تكافؤ بين الجنسين تقريباً في التعليم، حيث يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٨,٢ في المائة بين النساء من سن ١٥ إلى ٢٩ عاماً. غير أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في قوة العمل ولا سيما في القطاع غير الزراعي، وفي البرلمان. وتشجع الحكومة مشاركة المرأة في الحكم المحلي من أجل بناء مجمع للقيادات النسائية، وتسعى لزيادة نسبة المرأة في قوة العمل بحيث تصل إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٦، وتحسن الفرص الوظيفية للمرأة مع تحسين التعليم الثانوي والعالي، وتعالج مشكلة الفنين من الرجال والنساء الذين يسعون للعمل في الخارج.

٥ - وقد لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثامنة والأربعين أن سري لانكا تسير في طريقها نحو تحقيق الأهداف ٢ و ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ورحبت بإصدار حكومتها تشريع بشأن العنف ضد المرأة، والمواطنة، والاتجار بالأشخاص، وإنشاء وزارة لتشجيع العمالة الخارجية والرعاية الاجتماعية، واعتماد سياسة هجرة العمال تركز على شواغل العاملات المهاجرات، والالتزام بصياغة خطة

لغياب السيد تافروف (بلغاريا)، تولى السيد ثورسن (أيسلندا) نائب الرئيس رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)
A/68/121

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) A/68/38 و A/68/178
و A/68/179 و A/68/184 و A/68/340 و A/68/487

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/68/175)

١ - السيدة عبد الباقي (المملكة العربية السعودية): قالت إن المرأة السعودية حققت في السنوات الأخيرة مكاسب هامة في مجال ممارسة حقوقها. فقد اتخذت الحكومة تدابير لزيادة فرص حصول المرأة على التعليم، وأنشأت دراسات جامعية للمرأة في مجالات الإعلام، والسياسة، والهندسة، والقانون. كما ضاعفت المنح الدراسية للمرأة بمقدار أربعة أمثال الدراسة في الخارج. واستهلت حملة توعية لتعريف المرأة بحقوقها، وخطة وطنية متكاملة لضمان مشاركتها الفعالة في الخدمات التجارية والأدبية والاجتماعية، وفي الجمعيات الرياضية.

٢ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار، ينص القانون على أن يكون ٢٠ في المائة من أعضاء مجلس الشورى من النساء، ويسمح للمرأة أيضاً بالتمثيل في المجالس البلدية. وتتولى المرأة مناصب مرموقة في السلك الدبلوماسي، والأنشطة الاقتصادية، والحوار الوطني، ووسائل الإعلام، والثقافة، والطب، وتتولى مناصب قيادية في الحكومة، ومؤسسات الحقوق المدنية، والمؤسسات الأكاديمية والمالية، وكذلك في المنظمات الدولية.

مواد الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، وتحقق التكافؤ بين الجنسين تقريباً. وقد أدى تعميم التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٧ إلى تحسين فرص حصول الفتيات على التعليم، بينما أدى العمل الإيجابي إلى زيادة التحاق الإناث بالتعليم العالي.

٨ - وبينما توفر المرأة ٦٠ في المائة من العمالة في المناطق الريفية، إلا أنها تحصل على أقل من نصيبها العادل في الدخل لأن الأراضي تورث من الناحية التقليدية للرجل. ولمعالجة هذا الموقف، تتوسع الحكومة في تقديم الائتمانات البالغة الصغر للمرأة الريفية وتنظم حملات للتوعية بحقوق الطفل. وفيما يتعلق بالصحة، تقدم الحكومة العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل. ولمواجهة العنف ضد المرأة، اعتمدت الحكومة تشريعاً لمكافحة العنف المتري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، بالإضافة إلى خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنسي ضد المرأة. غير أن العنف ضد المرأة يتفاقم بسبب الفقر وعدم ملائمة الأحوال المعيشية، والذي لا يمكن التخلص منه إلا عن طريق التحول الاجتماعي والاقتصادي.

٩ - السيدة كابوا (جزر مارشال)، تحدثت بالنيابة عن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، فقالت إن القدرة المحسنة للبيانات ضرورية من أجل التقدم الإقليمي في النهوض بالمرأة. ففي الاجتماع الرابع والأربعين للمنتدى، المعقود في ماجورو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، طالب قادة المنتدى ببذل جهود معجلة لتنفيذ إعلان المساواة بين الجنسين الذي أصدره قادة جزر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٢، مع التركيز بشكل خاص على دعم المرأة ذات الإعاقة، وتحسين فرص حصول المرأة على العمل وعلى الفرص الاقتصادية، وتحسين الصحة الجنسية والإنجابية.

عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحماتها، تتضمن قسماً عن العنف ضد المرأة، والمرأة ونظام العدالة الجنائية، والعمالات المهاجرات، والاتجار بالنساء والأطفال.

٦ - وأضافت أن قرابة ٨٠ في المائة من سكان سري لانكا من الريفيين. ولإيجاد فرص أكبر أمام النساء والفتيات الريفيات، استغلت الحكومة التفاعلات بين الرعاية والتعليم الأساسي، وحسنت مرافق المياه والصرف الصحي ومكافحة الملاريا، وأنشأت بنية تحتية ريفية مثل الطرق. وقد تمكنت المرأة الريفية، بفضل مهارات محو الأمية الوظيفية وتعليم أساسيات الحساب، من اقتحام مجال الخدمات المالية، بما في ذلك مرافق القروض البالغة الصغر، وكذلك التعاونيات الزراعية والصناعية والمالية. وفي مناطق النزاع السابقة، حصلت المرأة على الأراضي التي تم تطهيرها من الألغام، وعلى إعانات وأدوات زراعية، فضلاً عن خدمات الإرشاد الزراعي. وتم إصلاح خزانات وقنوات الري التي أصابها الدمار، وتم تطهير الأراضي الزراعية من الأعشاب الزائدة. وقد أنشئ أيضاً صندوق لإعادة بناء التعاونيات في هذه المناطق. وتقدم الحكومة الحوافز لمستثمري القطاع الخاص من أجل إنشاء التكنولوجيا الصناعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشاريع السياحية في المناطق الريفية، وهي تشجع المرأة الريفية على المشاركة في هذه القطاعات. وقد فازت امرأة سريلانكية بالجائزة الدولية لبدء المشاريع في عام ٢٠١٣.

٧ - السيد ندوهورا (أوغندا): قال إن دستور أوغندا يكفل المساواة بين الجنسين، وينص على مشاركة المرأة في صنع القرار. وتشغل المرأة منصب الرئيس الحالي للبرلمان، ٣١ في المائة من أعضاء البرلمان، و ٣٠ في المائة من أعضاء مجلس الوزراء. وقد أُنحذت أيضاً خطوات رئيسية في اتجاه مراعاة الكاملة للحقوق القانونية للمرأة والقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة مجالات الحياة. ففي مجال التعليم، تضاعف

والمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية عام ٢٠١٤، وستتناول قصور البيانات الوطنية عن القضايا الجنسانية. وستدعم منظومة الأمم المتحدة دول المحيط الهادئ في سعيها لجمع بيانات عن تمكين المرأة والعنف الجنساني.

١٣ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن حكومته وفرت تعميم التعليم الابتدائي والثانوي الجاني، بما في ذلك تقديم مصروف خاص للفتيات. وتعد بنغلاديش عضواً في مجموعة الدول المناصرة لمبادرة التعليم أولاً العالمية، وسجلت رقماً قياسياً في معاهد التدريب المهني. وقد زادت نسبة المرأة في قوة العمل من ٧ في المائة في ثمانينات القرن الماضي إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٣.

١٤ - وأضاف أن حكومته تشجع المشاريع النسائية عن طريق الحصول على الائتمانات والقروض المصرفية، بما في ذلك القروض لصاحبات الأعمال. وقد فتحت أيضاً منافذ لبيع المنتجات النسائية. ويخصص ١٠ في المائة للمرأة في المراكز الصناعية المملوكة للدولة. وقد ساعدت الائتمانات البالغة الصغر التي ترعاها الحكومة أكثر من ٣ ملايين امرأة ليصبحن من صاحبات الأعمال في المناطق الريفية، بينما ساعد برنامجها الموجه للأسر المعيشية التي تقودها امرأة على إنشاء آلاف الأعمال التجارية الزراعية المملوكة للمرأة. ويفضل كثير من الرجال توقيع عقود ملكية مشتركة مع زوجاتهم أو بناتهم لأن ذلك يسهل حصول المرأة على القروض.

١٥ - وقد تم تحديد حصص للمرأة تبلغ ١٠ في المائة في الخدمة العامة وقراءة ٦٥ في المائة في مجال التدريس بالمدارس الابتدائية. وتشغل المرأة مناصب قيادية في مجال صنع القرار في البرلمان ومجلس الوزراء، وتم انتخاب نحو ٢٠٠ ١٤ امرأة في وظائف الحكومة المحلي. وقد احتلت بنغلاديش المرتبة

١٠ - ومع أنه قد تحقق تقدم نحو تكافؤ الجنسين في التعليم، إلا أن عدداً قليلاً من دول جزر المحيط الهادئ في سبيلها لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تحسنت فرص حصول المرأة على التعليم العالي، ولكن لم تتحسن فرصها الوظيفية، ويعد تمثيل المرأة في البرلمان من أدنى المعدلات في العالم. وقد أحرز تقدم محدود في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع أن ثلاثة بلدان وضعت حصصاً خاصة مؤقتة للمرأة في المناصب القيادية بالحكومة، وهناك عدة دول أخرى في سبيلها لوضع تشريع خاص لهذه الحصص. ويتضمن إعلان عام ٢٠١٢ التزامات بتوفير الخدمات الأساسية للنساء والفتيات الناجيات من العنف، وإصدار تشريع لحماية المرأة من العنف وتوقيع عقوبات ملائمة على المرتكبين. وقد بذلت بلدان كثيرة جهوداً قوية لإصدار تشريع خاص بالعنف المتزلي والتدابير الوقائية، ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود. وقد عملت شبكات المجتمع المحلي الإقليمية وأصحاب المصلحة أيضاً بمكافحة العنف ضد المرأة، وقدمت مساعدات لقوات الشرطة الوطنية في التصدي لهذا العنف.

١١ - وكان التقدم في تحسين صحة الأم مختلطاً، بينما يتولى فريق عامل إقليمي مراقبة تنفيذ خطة عمل إقليمية خاصة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي للاستراتيجيات الإقليمية لتغيير المناخ أن تصدى أيضاً للقضايا الجنسانية بصورة ملائمة. وقد اعتمدت خطة عمل اقتصادية تتضمن أولويات محددة لتمكين المرأة.

١٢ - وسيركز الاجتماع الخامس لوزراء شؤون المرأة في جزر المحيط الهادئ، المقرر عقده في أواخر هذا الشهر، على مجالات التقاطع بين الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً، واستعراض برنامج عمل القاهرة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

ونظراً لتأنيث الهجرة، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يفعل الكثير لدعم حقوق العاملات المهاجرات.

٢٠ - السيدة أندليتش (البوسنة والهرسك): قالت إنه لا يزال يلزم عمل الكثير قبل أن يتسنى بلوغ الغايات الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومحاربة العنف ضد المرأة. فيجب تقديم المساعدة الإنسانية المراعية للاعتبارات الجنسانية للاحتياجات والنساء والفتيات المشردات داخلياً، كما يجب القضاء على العنف ضد المرأة في حالات النزاع ومعاينة مرتكبيه. ويدعم وفدها بصورة كاملة تفويضات الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والنزاع المسلح والعنف الجنسي في النزاعات.

٢١ - وأضافت أنه يلزم التصدي أيضاً للأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة، والتي تشمل الاعتماد الاقتصادي للمرأة على الرجل، وعدم المساواة في فرص الحصول على التعليم، والممارسات الاجتماعية والثقافية. وقد اعتمدت حكومتها قانوناً بشأن المساواة بين الجنسين صُمم لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحظرت التمييز والعنف الجنساني تماشياً مع المعايير الدولية. وقد اعتمدت أيضاً خطة عمل جنسانية بآلية تمويل خاصة بها، تركز على المساواة وتمكين المرأة.

٢٢ - وقالت إن حكومتها اعتمدت خطة عمل خاصة بالتعليم، والعمل، والإسكان، والرعاية الصحية لشعب الروما، وتلتزم بعقد إدماج الروما ٢٠٠٥-٢٠١٥. وقد أدرجت أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في خطة عملها الجنسانية، اعتقاداً منها بأنه ينبغي إشراك المرأة بصورة كاملة في صون وتعزيز السلام والأمن، وبناء السلام المبكر، وتخطيط ما بعد انتهاء النزاع، وكذلك في عمليات صنع القرار. ويعتبر تعميم المنظور الجنساني في سياسة حفظ السلام والنهوض بمشاركة المرأة في

الثامنة في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام ٢٠١٢ في مجال التمكين السياسي للمرأة.

١٦ - السيدة برسيغال (الأرجنتين): قالت إنه لتحقيق المساواة بين الجنسين، يجب أن تحصل المرأة على العمل، وعلى التمثيل السياسي والاجتماعي، وعلى تغطية الضمان الاجتماعي، وعلى الخدمات الصحية، ويجب القضاء على العنف الجنساني. وينبغي أن يكون الرجل والمرأة مسؤولين معاً عن الأطفال. وأضافت أن التشريعات التي اعتمدها حكومات أمريكا اللاتينية، بما في ذلك حكومتها، لمواجهة جميع أشكال العنف ضد المرأة، والمشار إليها في اتفاقية "Belém do Pará" لن تكون فعالة في غياب سياسات عامة مقابلة، وثقافة الالتزام بالمساواة في الفرص.

١٧ - وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى إهمال حقوق المرأة لصالح سياسات التكيف الهيكلي، غير أن الميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتمييز الإيجابي لصالح الفئات الضعيفة، وتدابير مكافحة التمييز تتيح أفضل الحلول لمثل هذه الأزمات. وينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مؤشرات عن النهوض بالمرأة وتعميم المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان.

١٨ - ومع أن حكومتها التي تقودها امرأة قد أدخلت حصصاً لتعزيز المشاركة الواسعة للمرأة في صنع القرار، إلا أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الحكم المحلي. وحث المجتمع الدولي على تشجيع مشاركة المرأة على كافة المستويات.

١٩ - وقالت إنه في غياب وظائف مأمونة، يتعرض عدد متزايد من النساء في الأرجنتين للسجن لتورطهن في الجريمة المنظمة والاتجار بالعقاقير. ومع أن الحكومة قد اعتمدت تشريعاً بشأن العمال الريفيين، إلا أنه يتعين بذل الكثير على نطاق العالم لضمان الاعتراف الكامل بحقوق المرأة الريفية.

وينص على جملة أمور من بينها إنشاء صندوق للرعاية أو النفقة لصالح المرأة المطلقة ومنح الجنسية لأطفال المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي، وتعديل قانون الأدلة الحالي لتبسيط إجراءات التقاضي بالنسبة للمرأة لكي تثبت أنها ساهمت في نفقات الأسرة. وبموجب مرسوم تنفيذي، تمت تلبية احتياجات المرأة في الميزانية العامة. وقد وضعت أيضاً شروط لإبرام عقود الزواج، من أجل حماية حقوق المرأة، وقرر حداً أدنى لسن الزواج المبكر. وهناك قوانين أخرى ذات صلة ساعدت على زيادة عدد المحاكم الشرعية وحماية حق المرأة في الاستفادة من خدمات الإسكان.

٢٦ - السيدة رومالس (هايتي): قالت إن الصعوبات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والعنف ضد المرأة جعل المساواة بين الجنسين قضية ملحة في هايتي. وأضافت أن أكثر من ٥٠ في المائة من نساء هايتي ناشطات اقتصادياً، ويعد هذا أعلى معدل في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجري بذل جهود كبيرة لتحسين حالة المرأة. فقد خصصت الحكومة ٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتعليم، والصحة، والمعونة الغذائية، والنقل، والمساعدات الأخرى للفئات الضعيفة، قدمت من خلالها تحويلات نقدية لنحو ٥٧ ٠٠٠ من الأمهات ذوات الدخل المنخفض، كما قدمت ٦٠ ٠٠٠ طقم زراعي للمناطق الريفية.

٢٧ - وأضافت أن الحركة النسائية الهايتية آخذة في النمو، وتطالب مختلف المنظمات بتعديل الدستور لتركيز الاهتمام على قضايا المرأة. ومع أن هايتي قد أنشأت وزارة لوضع المرأة وحقوق المرأة في عام ١٩٩٤، وصدقت على الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا يزال يلزم عمل الكثير، ويجب على نساء هايتي أن يتحدن للمطالبة باحترام حقوقهن وإنهاء العنف والتمييز. ومع هذا فإن هناك تغييراً ملحوظاً، كما أن المرأة التي ترأس نصف الأسر المعيشية في هايتي

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضروريين للأداء على الأرض بصورة أكثر فاعلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت حكومتها سياسة تقضي بأن يكون ثلث المرشحين لعمليات حفظ السلام من النساء.

٢٣ - السيدة العتري (البحرين): قالت إن حكومتها جعلت من النهوض بالمرأة أحد أولوياتها، إذ تعمل على تمكين المرأة من المشاركة مع الرجل في بناء الأسرة. والمجتمع، والدولة والوصول في نهاية المطاف إلى مناصب صنع القرار. وكجزء من عملية الإصلاح الجارية في البحرين، تم إنشاء مجلس أعلى للمرأة مهمته صياغة ووضع خطة وسياسات وطنية لتحسين حالة المرأة البحرينية. وهذه تشمل مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ تعمل على استيعاب احتياجات المرأة في البرامج الإنمائية، وتضع في اعتبارها الاستدامة، واستقرار الأسرة، وتكافؤ الفرص. وقد عمل المجلس أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج صُمم لتمكين المرأة سياسياً، والتغلب على العقبات التي تواجه المرشحات للوظائف العامة على المستويين البرلماني والبلدي. وقد أنشأ عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية وحدات لتكافؤ الفرص، وأدرجتها في هيكلها التنظيمية والإدارية في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وضعت الحكومة برامج لتخفيض معدلات البطالة بين النساء، واستهلت سلسلة من البرامج التدريبية، وقدمت قروضاً وخدمات مالية ميسرة بغية مساعدة المرأة على أن تكون من صاحبات المشاريع.

٢٥ - وقد أصدرت البحرين، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام ٢٠٠٢، تشريعاً مناهضاً للتمييز يتصدى لطائفة واسعة من القضايا،

حكومته، بوصفها طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، تعمل بلا كلل من أجل التصدي لمختلف التحديات التي تواجهها المرأة الإثيوبية. ووجه الشكر إلى مكتب شرق أفريقيا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) على مساعدتها التقنية في إعداد تقارير إثيوبيا الدولية للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبناء القدرة بشكل عام، وأوصى بضرورة إيلاء الاعتبار الجاد لمعالجة قيود الميزانية التي تواجهها المفوضية.

٣١ - وأضاف أن العائلات المهاجرات من بلدان نامية مثل إثيوبيا هن ضحايا الاتجار غير المشروع، ويتعرضن لاعتداءات خطيرة، بما في ذلك الاعتداء البدني والجنسي، والاحتجاز، والحبس، والقتل. وقد عدلت حكومته القانون الجنائي ليتضمن طائفة واسعة من الأحكام الجديدة التي تعاقب الاتجار بالنساء والأطفال، بالإضافة إلى إطلاق حملة توعية عن الاتجار بالبشر، وعقد اتفاقات ثنائية لمكافحة الاتجار مع كل من كينيا، وجيبوتي، والسودان، واليمن، والكويت.

٣٢ - ونظراً لأن أكثر من ثلاثة أرباع سكان إثيوبيا يعيشون في مناطق ريفية وتسيطر زراعة الحيازات الصغيرة على الاقتصاد الوطني، ركزت جهود حكومته لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة لتخفيض الفقر والجوع، بصورة أساسية على المرأة الريفية التي تشكل جانباً كبيراً من قوة العمل الريفية. فقد عمل بصورة دائمة على تحسين حياة الفقراء في المناطق الريفية عن طريق تحسين إمكانية الحصول على المياه، والتكنولوجيات المحسنة في مجالي الزراعة والثروة الحيوانية، والموارد المالية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل الفقر الريفي بنسبة ١٠ في المائة تقريباً في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١١.

تشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتقوم بدور رئيسي في الجهود المبذولة لجعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على التحمل.

٢٨ - السيدة سواي (ميانمار): قالت إن حكومتها اتخذت تدابير لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد ساهم التزامها بهذه الصكوك بدرجة كبيرة في التنمية المؤسسية والأنشطة الوطنية في هذه المجالات. فيمكن تقديم شكاوى عن الانتهاكات التي ترتكب ضد المرأة أو أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وحقوق المرأة في ميانمار مكفولة بحكم التقاليد والقانون، وكلاهما يدعم مساواة المرأة مع الرجل. والتمييز لا وجود له تقريباً، سواء من حيث الأجر، أو سن التقاعد، أو العمل، أو حقوق التصويت، أو الاختيار للوظائف العامة كما يحظره الدستور.

٢٩ - وقد هيأت تدابير الإصلاح التي أُتخذت في سياق التحول الديمقراطي السلمي لبلدها بيئة ساعدت على حماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات، كما أصبحت الأصوات أكثر ارتفاعاً في المناقشات البرلمانية حول قضية المساواة بين الجنسين. وستنفذ الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ بشأن النهوض بالمرأة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. والمجتمع المدني، والوكالات الخاصة. وأضافت أن مشاركة المرأة في العملية السياسية لبلدها وفي عالم الأعمال آخذة في الازدياد، وإن كانت لا تزال بطيئة. وقد تم تعيين عدة نساء في مناصب وزارية.

٣٠ - السيد تسفاي (إثيوبيا): قال إن المساواة بين الجنسين مصنونة في الدستور الإثيوبي وتعد من الاعتبارات الحاسمة عند إصدار التشريعات وصياغة السياسات. وكانت

٣٣ - ولتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، اتخذت حكومته تدابير من قبيل تخصيص دعم مالي إضافي للأحزاب التي تسمح بتقديم مرشحات. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة المرأة بدرجة كبيرة في البرلمان وفي المجالس النيابية الإقليمية والمحلية وفي الهيئة القضائية. غير أن هذه الإنجازات لا تزال متواضعة، كما لا تزال هناك عقبات تعترض المشاركة السياسية للمرأة. ولذلك فإنه يطالب الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية بتقديم دعم إضافي في هذا الصدد. ويوافق وفده على أنه ينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفاً جنسانياً، وينبغي أن تراعي تعميم القضايا الجنسانية.

٣٧ - وقد تم مؤخراً إصدار مشروع قانون لحماية الأسرة يوفر الحماية للنساء والأطفال بشكل خاص. وسيتم إدراج الإحصاءات الجنسانية في الاستعراض الحالي للإحصاءات الإنمائية الوطنية، ضمن جهد مشترك بين أمانة جماعة بلدان المحيط الهادئ وحكومته.

٣٨ - ويعتبر عدم التكافؤ بين الجنسين خطراً يهدد نظام حوكمة إدارة أخطار الكوارث، وتغير المناخ، والإدارة البيئية. وفي هذا الصدد سيعمل برنامج زيادة قدرة بلدان المحيط الهادئ على تحمل الكوارث الذي يستغرق أربع سنوات والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع نظراء من حكومة تونغا لتوسيع الجهود الإنمائية على المستوى المجتمعي. وسيحاول برنامج تعزيز حوكمة تونغا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشجيع مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في صنع القرار، بينما سيحصل ذراع التحليل الجنساني وتعميم المنظور الجنساني التابع لشعبة شؤون المرأة على نظام جديد، وأدوات إنمائية، وإحصاءات جنسانية، وأداة للرصد والتقييم. وأخيراً، فإن برنامج إنهاء العنف ضد المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يمول المنظمات المحلية غير الحكومية لمواجهة هذه القضية.

٣٩ - السيدة زغرافسكا - كوستسكا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قالت إنه يجب على البلدان التي تأمل في إحراز تقدم إنمائي سريع أن تعتمد على قدرة سكانها من النساء، ولذلك فمن واجبها تثقيف وتمكين نساءها وزيادة

٣٤ - السيد توبونيواي (تونغا): رحب بالعمل الهام الذي تقوم به أمانتنا متتدي جزر المحيط الهادئ وجماعة بلدان المحيط الهادئ بالتركيز على حقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة. ومع أن الوضع الاجتماعي للمرأة في تونغا يعد الأعلى في منطقة المحيط الهادئ، إلا أن هناك مجالاً كبيراً لزيادة مشاركة المرأة على كافة مستويات صنع القرار. كما يلزم أيضاً الاعتراف بمساهمتها غير الرسمية في الاقتصاد.

٣٥ - وأضاف أن السياسة الوطنية لحكومته عام ٢٠١٢ والمعنية بالقضايا الجنسانية والتنمية تركز على تهيئة بيئة أسرية واجتماعية للمساواة بين الجنسين؛ وضمان الحصول المتكافئ على الأصول الاقتصادية والعمالة؛ وزيادة دور المرأة القيادي وتمثيلها السياسي المتكافئ؛ وإيجاد ظروف متكافئة لمواجهة الكوارث الطبيعية؛ والتغير البيئي والمناخي؛ وتهيئة بيئة تفضي إلى تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والخدمات الحكومية.

٣٦ - وقد أدى الحصول على خدمات الرعاية الصحية الملائمة إلى انخفاض معدلات الوفيات النفاسية. وقد أعطت الحكومة الأولوية لبرامج صحة الأمومة والطفولة. بمرور السنين، وتعمل حالياً على تحسين خدمات النقل والخدمات

على مختلف أشكال التمييز التي تواجهها المرأة. وقد تم أيضاً تعزيز تعميم المنظور الجنساني عن طريق الاعتماد الأخير لاستراتيجيات خاصة بالمساواة بين الجنسين والميزنة الجنسانية. وقد اعتمدت الحكومة أيضاً خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام، والأمن، ولا تزال ملتزمة بتعزيز دور المرأة في السلام والأمن، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

٤٢ - السيد مسوسا (ملاوي): قال إنه على الرغم من أن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ اعتبر ملاوي من بين أفضل ٢٠ بلداً أفريقياً من حيث الأداء، إلا أنها ليست في سبيلها إلى تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تشمل بعبارة خاصة بالجوهر. ونظراً لأن التقدم الذي أحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد أسهم في تحقيق أهداف أخرى، إلا أن حكومته اعتمدت خطة عمل ألفية للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية تركز على تحسين انتظام الفتيات في المدارس، والوضع الاقتصادي للمرأة، وتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار، والحد من العنف الجنساني. وفي ظل تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية لأول مرة، تستثمر ملاوي الكثير في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما ينطوي على بُعد خاص بحقوق الإنسان وبعده الإنمائي. وقد عُينت أكثر من مائة امرأة في مناصب قيادية منذ عام ٢٠١٢، وستكفل ترشيح المزيد من النساء للبرلمان والحكم المحلي في انتخابات عام ٢٠١٤.

٤٣ - السيدة كالسيناري فان در فيلد (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن عدم المساواة بين الجنسين يعمل على تعميق كافة أوجه عدم المساواة في العالم بشكل عام، ويعد تأنيث الفقر أحد مظاهر هذا التفاوت. وأضافت أن حكومتها تعتبر المرأة من العوامل التاريخية والاجتماعية، وقد وضعت إطاراً قانونياً ومؤسسياً يكفل إدماج المرأة بشكل

المشاركة السياسية للمرأة على كافة المستويات. وأضافت أنه في القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٦، قررت حكومتها حصة دنيا قدرها ٣٠ في المائة للمرشحات في الانتخابات البرلمانية والبلدية. وقد أدى هذا إلى زيادة في تمثيل المرأة، وأدى هذا بدوره إلى مناقشة العديد من القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وإلى حوار محسن مع الجمهور. ويتضمن النظام الداخلي للجمعية الوطنية أيضاً مبدأ المساواة بين الجنسين. وتشكل لجنة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل التابعة للجمعية الوطنية ونادي البرلمان آليات للتنفيذ منظور جنساني في إطار الجمعية الوطنية والتي تعد أعلى هيئة لصنع القرار في هذا البلد.

٤٠ - ويعد تمثيل المرأة على المستوى المحلي منخفضاً للغاية، غير أن الانتخابات الأخيرة أدت إلى زيادات في عدد العمدة من النساء وعضوات المجالس البلدية، وهو ما يشهد على حدوث تغيرات في الثقافة السياسية على المستوى المحلي، واعتراف الأحزاب السياسية بالحاجة إلى تقديم المزيد من المرشحات. ويمكن توقع المزيد من التقدم. وقد اتضح من تحليل المشاركة النوعية للمرأة في الحياة العامة والسياسية على المستوى المحلي، والذي أجرته وزارة العمل والسياسية الاجتماعية في عام ٢٠١١ أنه يلزم المزيد من حملات زيادة الوعي والتدريب على المستوى المحلي وكذلك المزيد من آليات الإنفاذ الكفء لتنفيذ خطة العمل المحلية من أجل القضاء على التفاوتات الجنسانية بين البلديات الحضرية والريفية.

٤١ - وقالت إن قانون تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، والذي اعتمد في عام ٢٠١٢، جعل التشريع المحلي متوائماً مع المعايير الأوروبية والدولية، ووضع إجراءً لتحديد المعاملة غير المتساوية بين الرجل والمرأة، ونص على اعتماد تدابير عامة وخاصة لترسيخ تكافؤ الفرص. وقد وضع هذا القانون، إلى جانب قانون الوقاية والحماية من التمييز، الأساس للقضاء

أسفر التعاون بين مؤسسات الدولة ذات الصلة والمجتمع الدولي عن وضع واعتماد خطة عمل جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وقد أدرجت المساواة بين الجنسين أيضاً في الخطة الوطنية للجيل الأسود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية في مجالات كثيرة، مثل تخفيض معدل البطالة بين النساء، سيلزم إحراز تقدم كبير من أجل بلوغ الغايات الطموحة لحكومته بحلول عام ٢٠١٥، خاصة بالنسبة لمشاركة المرأة في صنع القرار. ولا تزال هناك أيضاً تحديات تتعلق بتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة، والقضاء على التمييز في مكان العمل، ومكافحة العنف ضد المرأة، وتشجيع المشاريع التجارية التي تتولاها المرأة. ويلزم أيضاً القضاء على النماذج النمطية عن وضع المرأة ودورها في المجتمع. وتعتزم حكومته التصدي لهذه التحديات عن طريق نهج متعدد القطاعات، وحملات التثقيف والتوعية.

٤٧ - وتقوم حكومته بصياغة خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد نظمت أيضاً حلقة دراسية إقليمية عن دور المرأة في بناء التكامل وتشجيع الممارسات الجيدة في قطاع الدفاع والأمن، استناداً إلى التجارب في جنوب شرق أوروبا.

٤٨ - السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن حكومته تدرك أن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين شروط أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وأن العنف ضد المرأة يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان له آثار مدمرة على الأفراد والمجتمعات بجميع أشكالها. ولهذا فإنها تلتزم التزاماً أكيداً بتعميم أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف الجنساني في جميع سياسات وبرامج الحكومة. وكان لسياسات حكومته واستراتيجياتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتخفيض الفقر، أثر على التمكين الاقتصادي للمرأة عن

كامل في كافة جوانب تنمية هذا البلد. وقد تم تعميم نهج جنساني في السياسات والخطط والبرامج العامة. ويقرر الدستور البوليفاري حقوقاً وضمانات للمرأة، ويعترف بالعمل المتزلي كمصدر للقيمة المضافة، والثروة، والرفاه الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تم إصدار سلسلة من القوانين بشأن تكافؤ الفرص، وحماية المرأة من العنف، وتشجيع وحماية الرضاغة الطبيعية والأمور الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تعد بعض المؤسسات، من قبيل المعهد الوطني للمرأة والمصرف النسائي للتنمية، مسؤولاً عن تعزيز التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٤٤ - وتشغل المرأة ٥٠ في المائة من المناصب في الحكومة الوطنية و ٦٠ في المائة في المنظمات المجتمعية. ومن بين المؤسسات الوطنية الأخرى التي أنشئت لتعزيز وحماية حقوق المرأة، المكتب الوطني للدفاع عن حقوق المرأة، والمرصد الوطني للمساواة بين الجنسين. وتشمل تدابير تلبية احتياجات ضحايا العنف من النساء إنشاء خطوط ساخنة وطنية، ومكاتب ومحاكم متخصصة، و ٤٦ مكتباً للنيابة العامة للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة.

٤٥ - السيد شسبانوفيتش (الجيل الأسود): قال إن إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات يمثل أولوية بالنسبة لحكومته التي أقرت إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في النزاع. فوضع نهاية للإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والناجين من هذا العنف لا يزال أمراً حاسماً، ويجب مضاعفة الجهود للقضاء على هذا العنف.

٤٦ - ومنذ أن نال بلده استقلاله في عام ٢٠٠٦، أصبح طرفاً في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة. وتكرس حكومته اهتمامها لتحسين وضع المرأة، والتركيز على مشاركتها السياسية، وتمكينها الاقتصادي، وتحررها من العنف. وقد

البلد. وسيلزم تمويل من المجتمع الدولي لمواصلة تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية.

٥٢ - وعلى الرغم من التقدم الذي تحقّق في تعميم السياسات والبرامج الجنسانية، إلا أن بعض المجالات بحاجة إلى العمل، مثل بناء القدرة على التحليل الجنساني، وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لأغراض التخطيط ووضع السياسات. وتلتزم الحكومة بالمشاركة في جهودها للتغلب على هذه العقبات، وهي في سبيلها بالفعل لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٣ - السيدة سانثيز (هندوراس): قالت إن هندوراس تحقّق تقدماً لا بأس به نحو القضاء على الثغرات الجنسانية. وكان من بين الخطوات الرئيسية، اعتماد الحكومة لخطة خاصة بالمساواة بين الجنسين، تم في إطارها إنشاء نظام لإدارة المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين وإعطاؤها طابعاً مؤسسياً. وقد أصدر الكونغرس الوطني مؤخراً تشريعاً عن العمل بدوام جزئي أو العمل بالساعة، والذي ستستفيد منه المرأة على وجه الخصوص. ومن المأمول أن يوجه مثل هذا التشريع الجهود المبذولة لضمان حياة خالية من العنف للمرأة، ومساواتها في الحصول على التعليم والتكنولوجيا، والتي حُرمت منها في السابق. وتزايد تواجد المرأة في التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، وتبذل الجهود لاستكمال عملية تعميم المنظور الجنساني على كافة مستويات التعليم. وقد أنشأ المعهد الوطني للتدريب المهني دورات دراسية للمرأة في مجالات كانت تعتبر حتى وقت قريب حكراً على الرجل، وتوفر هيئة التعليم غير النظامي البديل للتدريب للمرأة الريفية. وقد زاد معدل حصول المرأة على التعليم الأساسي في السنوات الأخيرة، وتجاوز معدل التحاق البنات من سن ٥ إلى ١٨ عاماً معدل التحاق الأولاد. غير أن هذه التحسينات لا تترجم إلى فرص

طريق إنشاء صناديق ووضع خطط ائتمانية تسهل لصاحبات الأعمال الحصول على القروض.

٤٩ - ويشجع دستور تزانيا مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الحياة السياسية ويحدد حصصاً دنيماً لتمثيل المرأة في الهيئات الحكومية. ومنذ عام ٢٠٠٤، تضاعف عدد الوزيرات والبرلمانيات في تزانيا، بينما يضم المجلس النيابي لزيتربار ٣٠ في المائة من النساء. والمرأة ممثلة أيضاً تمثيلاً مناسباً في اللجنة المكلفة بتولي العملية الاستشارية الوطنية لاستعراض الدستور الحالي.

٥٠ - وللقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، استعرضت حكومته وعدلت التشريعات التمييزية، وأصدرت قوانين جديدة تستهدف هذه المسألة على وجه التحديد. وقد صدقت أيضاً على عدد من الصكوك الدولية الرئيسية التي تعزز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ويعتبر العنف ضد النساء والفتيات أحد مؤشرات الفقر في الاستراتيجية الوطنية لتخفيض الفقر، وفي الخطط الوطنية للوقاية من العنف ضد النساء والأطفال والتصدي له، والقضاء عليه في نهاية المطاف، وكذلك ما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتم إنشاء شبكة نسائية في إطار الشرطة الوطنية لمساعدة رجال الشرطة على التعامل مع ضحايا العنف الجنساني، كما تم إنشاء مكتب مكرس للمرأة في بعض أقسام الشرطة.

٥١ - ولا تزال صعوبة الوصول إلى المراكز الصحية المجهزة بقابلات مؤهلات تمثل عائقاً خطيراً بالنسبة لصحة الأم. ولضمان حصول المرأة على الخدمات الصحية والوقاية من الوفيات النفاسية، واصلت حكومته توسيع مظلة الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز الرعاية الأساسية الشاملة لحالات التوليد ورعاية الوليد، وتوفير معدات الرعاية على نطاق

جنيه على أكثر من ٢٠٠ ١ مستفيد لبدء أنشطة مدرة للدخل مع تخصيص إعانة للأشخاص المعوقين.

٥٦ - وأضاف أن حكومته ملتزمة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من التزام الدول الأعضاء بمواصلة الجهود لمنع ومواجهة العنف الجنساني، بما في ذلك عن طريق إصدار أو تعديل قوانين تجرم العنف ضد المرأة وتعزز الأطر القانونية والسياسة الوطنية، إلا أن العنف الجنساني، بما في ذلك العنف ضد المرأة ذات الإعاقة والمرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، لا يزال يمثل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في بلدان كثيرة. وقال إن الجهود المبذولة لإنهاء العنف وإفلات المرتكبين من العقوبة تعد من الأمور الحاسمة، ويؤكد وفده البيان الذي ورد في تقرير الأمين العام بأنه يلزم عمل منسق، وإرادة سياسية، والتزام من جانب جميع أصحاب المصلحة لمواجهة الحواجز التي تعترض النهوض بالمرأة.

٥٧ - السيدة البرغوتي (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه بينما تحققت إنجازات كثيرة لا بأس بها في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها، إلا أنه لا تزال هناك كثير من التحديات والقيود التي تعرقل التنفيذ الكامل للأهداف الاستراتيجية الواردة في إعلان بيجين. فوضع المرأة الفلسطينية، التي ظلت تعيش لفترة طويلة في ظل حالة لا تُحتمل بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي، قد تأثر بصورة خطيرة بسبب التدهور العام في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. فمن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، تدابير ملموسة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقرارات ذات الصلة لإرغام إسرائيل على وقف انتهاكاتها للقانون الدولي، واعتبارها مسؤولة عن انتهاكاتها

الحصول على وظائف جيدة أو أحوار وظروف عمل أفضل بالنسبة للمرأة التي لا تزال تحصل على ٦٦ في المائة مما يحصل عليه الرجل عن نفس العمل.

٥٤ - وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، صدر المرسوم رقم ٥٤-٢٠١٢ لتعديل القانون الانتخابي، وزادت حصة المرشحات في جميع الانتخابات إلى ٤٠ في المائة؛ وفي حالة التنافس على مقعد واحد فقط، يجب ألا يكون شاغل المقعد والبدل من نفس نوع الجنس. وأدخل المرسوم أيضاً مادة تنص على تطبيق التكافؤ بين الجنسين اعتباراً من انتخابات عام ٢٠١٦. وقد كلفت المحكمة الانتخابية العليا بتنظيم مبدأ المساواة بين الجنسين وتنفيذ نظام تبادل أسماء الرجال والنساء في قوائم المرشحين للانتخابات. ولكن لا يزال يلزم عمل الكثير لزيادة مشاركة المرأة. ولا تزال هندوراس ملتزمة بحماية جميع حقوق الإنسان والعمل مع هيئات الأمم المتحدة لصالح حقوق المرأة.

٥٥ - السيد نتواغا (بوتسوانا): قال إنه على الرغم من المعايير التي وردت في الصكوك الدولية، لا يزال أمام المجتمع الدولي شوط طويل قبل أن يمكن القول بأن المرأة تتمتع بحقوقها الأساسية وبجرياتها بصورة كاملة وتحقق كامل قدرتها. وتواصل بوتسوانا السعي لتحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية ذات الصلة، ولا تزال تبذل جهود وطنية لتعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الحكومية، وتحسين فرص التعليم والتدريب للنساء والفتيات، وزيادة مشاركتها في القضايا وفي صنع القرار. ويجري إحراز تقدم في التصدي للتفاوتات بين الجنسين في مجالات من قبيل الحصول على التعليم، وعدد النساء في المناصب التقنية والمهنية والتنفيذية. غير أن استمرار التفاوتات في قطاعات أخرى يدعو إلى القلق. وقد نفذت الحكومة عدداً من المبادرات لمعالجة هذه التفاوتات، بما في ذلك إنشاء برنامج للتمكين الاقتصادي للمرأة صرف ما مجموعه ١٤,٨ مليون

القيام بعدد من المبادرات في هذا الاتجاه، بقيادة وزارة الشؤون الجنسانية والشباب ونماء الطفل، وبالتعاون مع منظمات غير حكومية وشركاء وطنيين وإقليميين ودوليين آخرين. وتشمل التدابير الملموسة تعميم منظور جنساني في السياسات والبرامج الرسمية، وتنظيم برامج للتوعية، ووضع سياسة جنسانية وطنية، وتوفير التعليم لجميع المواطنين، وكذلك برامج تدريبية للمرأة. وقد تم أيضاً تعديل الإطار التشريعي لتحسين حماية حقوق المرأة. وعلى سبيل المثال، يتطلب قانون الصحة والسلامة المهنية لعام ٢٠٠٠ من أصحاب العمل تقديم تسهيلات محددة للمرأة، وتعتزم الحكومة إصدار تشريع يلزم جميع المكاتب العامة والخاصة بتوفير أماكن ملائمة للأمهات المرضعات.

٦٠ - وهناك برامج أخرى تتصدى لتأثير نشاط العصابات والعنف المسلح على حياة المرأة في ترينيداد وتوباغو. وتواصل الحكومة عملها بلا هوادة لمواجهة التحديات الرئيسية التي يشكّلها العنف والجريمة، والمتعلقة باستخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما أنها تعمل بنشاط من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بالجريمة والأمن، ولذلك تطلب دعم الدول الأعضاء لإنشاء أمانة لمعاهدة تجارة الأسلحة في ترينيداد وتوباغو.

٦١ - واعترافاً بالأهمية الحاسمة لوحدة الأسرة، نفذت حكومتها برامج تهدف ضمن جملة أمور إلى القضاء على النماذج الجنسانية النمطية والعنف ضد المرأة ومساعدة الأسر حتى يتمكن أفرادها من تحقيق قدراتهم الكاملة. ويجري العمل أيضاً لضمان التمتع الكامل بالحقوق في بلوغ أعلى معايير الصحة البدنية والعقلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتولى الحكومة إدارة شبكة من المستشفيات والمراكز الصحية في جميع أنحاء البلد دون تكلفة للمواطنين، ومدعومة بمختمفة من بينها برنامج تقديم المساعدة للأمراض المزمنة.

المتكررة لحقوق الفلسطينيين. وتشمل هذه الانتهاكات التوسع في المستوطنات غير المشروعة، وصدار الفصل غير القانوني، والقيود الخطيرة المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع، والتدمير الواسع النطاق للممتلكات والأراضي الزراعية الفلسطينية، وسجن واحتجاز آلاف السكان، من بينهم الأطفال والنساء وأرباب الأسر والمعيون الرئيسيون. وأضافت أن سياسات إسرائيل غير القانونية لا تزال تؤثر ليس فقط على النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها، وإنما على بقائها الأساسي ورفاهها. وعلاوة على ذلك، في حين أنه لا يوجد بلد خال من ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أن المرأة الفلسطينية تتعرض أيضاً للعنف السياسي الذي تمارسه قوات الاحتلال.

٥٨ - وعلى الرغم من هذه الحالة المؤلمة، فإن المرأة الفلسطينية تسعى لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٩ التي وضعتها وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تهدف إلى وضع برامج للتدريب على العمل وتمكين المرأة، وتقديم الدعم الاجتماعي، وإيجاد إطار قانوني لمكافحة العنف. وأضافت أن جهود الكثير من المنظمات الدولية التي تواصل تقديم الدعم والمساعدة للمرأة والأسر الفلسطينية لا تقدر بثمن، ولكنها تهدف فقط إلى تلبية الاحتياجات الطارئة والقصيرة الأجل. ويتطلع وفدها إلى اليوم الذي لا يتسامح فيه المجتمع الدولي مع الحرمان المستمر للشعب الفلسطيني بمعظم حقوقه الأساسية من جانب إسرائيل. فهذا كفيل بأن يوفر للمرأة الفلسطينية حياة أقرب إلى الحياة الطبيعية بغير احتلال وتمييز وعنف.

٥٩ - السيدة بويسير (ترينيداد وتوباغو): قالت إن بلدها لا يزال يلتزم التزاماً كاملاً بتعزيز وحماية حقوق المرأة، كما يتجلى من تصديقها على الصكوك الدولية ذات الصلة، وترجمتها إلى تشريعات وسياسات وطنية. ويواصل بلدها

٦٢ - ونظراً لأن الأمراض غير المعدية تؤثر بدرجة كبيرة على إنتاجية البلد، وعلى التنمية المالية والموارد البشرية، فإن حكومتها تتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي لمواصلة تنفيذ أحكام الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ والمعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وإدراج تدابير تتصدى لمثل هذه الأمراض في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أنها تتطلع إلى سرعة اعتماد الجمعية العامة لآلية شراكة فعالة من أجل تعزيز وتيسير العمل المتعدد القطاعات لمكافحتها وتقديم العون للعمل الوطني. وهناك حاجة ملحة لتشجيع العادات الصحية، مثل النشاط البدني والأكل الصحي، والحد من التدخين واستهلاك المشروبات الكحولية من أجل الوقاية من مثل هذه الأمراض في بدايتها وما ينتج عنها من تحديات اجتماعية واقتصادية.

٦٤ - وقد اتخذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نهجاً متعدد التخصصات تجاه الاستجابة للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى، بتقديم الرعاية الطبية والنفسية، والدعم التقني للضحايا، ومحاولة تقليل المخاطر كلما كان ذلك ممكناً. وهي تعمل مع هياكل محلية لمواءمة استجابتها مع السياق المحدد. وهي مصممة على توسيع برامجها خلال السنوات القادمة لتلبية احتياجات الضحايا، وتعزيز عملها للوقاية من العنف الجنسي. وتطالب اللجنة الدول بمنع مثل هذه الانتهاكات، ووقفها ومقاضاتها، تمثيلاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٦٥ - السيد موتير (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن المشاركة السياسية للمرأة لها أربعة مكونات: إعلان صنع القرار الفعال عن طريق البحث؛ وتمكين البرلمانيات؛ وإصلاح البرلمانات لجعلها مراعية للاعتبارات الجنسانية؛ والنهوض بحقوق المرأة عن طريق القضاء على التمييز والعنف ضدها. ويعد البحث محور أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، كما يستخدم الاتحاد المعلومات التي جُمعت عن مشاركة المرأة في البرلمان، والممارسات الجيدة التي لوحظت على المستوى الدولي، والتحليلات التي أجراها من أجل تقديم الدعم للبرلمانات بغية تحسين المشاركة السياسية للمرأة، وتقديم التوجيهات بشأن اعتماد تدابير إيجابية كجزء من الإصلاح الدستوري والانتخابي، وبناء قدرة البرلمانيات، وتقديم المساعدة للبرلمانات في تحويل الطريقة التي تعمل بها لتقديم خدمات ملائمة للأسرة.

٦٦ - وكان الاتحاد البرلماني الدولي مصدرراً رئيسياً للبيانات عن المرأة في البرلمان، إذ يقدم بصورة منتظمة معلومات

٦٣ - السيدة دير (المراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قالت إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر غالباً ما تقف شاهداً على الآثار الخطيرة والمهينة للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والذي يستخف بانتشاره على نطاق واسع. وعن طريق الموظفين المدربين، وآليات واضحة وفعالة لفرض العقوبات، يمكن أن تكون نظم العدالة الوطنية بمثابة رادع قوي. وأضافت أن إدراج حظر العنف الجنسي في الإجراءات والسياسات التشغيلية للقوات المسلحة وقوات الأمن كفيل أيضاً بتعزيز الجهود الوقائية والمساءلة. ومن الأمور البالغة الأهمية ضمان أمن الضحايا ومنع وقوع المزيد من الهجمات. ويجب أن تتوفر للضحايا أيضاً فرص الحصول الفوري على الرعاية الصحية السريعة والراقية، وعلى الدعم النفسي، وهو تحد يزيد من تفاقمه تدمير الموارد أو عدم توافرها أثناء النزاعات. ولا يزال ضحايا العنف الجنسي غير ظاهرين لأن الشعور بالإثم أو الخوف من الانتقام يجعلهم على استحياء من الإفصاح عما حل بهم. ولهذا فإن تثقيف

الكندي، قام الاتحاد الدولي بمضاعفة أنشطته بشأن هذه القضية. وكان يعمل على تحسين السياسات، والأدوات، والبرامج، وبناء المعارف والقدرات بين أعضائه. ومن بين أحدث الأدوات المراد تطويرها خدمة متنقلة للوقاية من العنف من أجل مساعدة المستجيبين لحالات الكوارث على استيعاب الوقاية من العنف والتصدي للعنف، والتي ستستكمل في عام ٢٠١٤. ويطلب الاتحاد الدولي جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالاستجابة لحالات الطوارئ بإعطاء الأولوية للوقاية من العنف، والتخفيف من آثاره، والتصدي له، وتعزيز الهياكل الداعمة القائمة على المجتمعات المحلية.

٦٩ - ويشيد الاتحاد الدولي بالقيادة التي أظهرتها اليابان فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الكوارث الطبيعية، ويرحب باعتماد لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين للاستنتاجات المتفق عليها بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات (E/2013/27)، ولا سيما إدراج الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في برامج الحد من أخطار الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية. وتعد هذه خطوة إيجابية في الإطار المعياري بشأن هذه المسألة. وفي المستقبل، يجب إيلاء الاهتمام الملزم في المناقشات السياسية والأنشطة البرنامجية للحاجة إلى اتخاذ إجراء استراتيجي وعملي من أجل التخفيف من أخطار العنف في ظروف الكوارث الطبيعية، بما في ذلك عن طريق تعزيز جمع واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، والسن، والإعاقة، وعن طريق تحسين القدرات على قياس فاعلية التدخلات. ويجب إدراج تحليلات الوقاية من العنف من بداية الاستجابة الإنسانية.

٧٠ - ونظراً لاقتراب عام ٢٠١٥ وهو الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يجب الإسراع بتحقيق الأهداف المتعثرة، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

مستكملة عن أمور من بينها عدد النساء المنتخبات أو المعينات في البرلمان أو اللاتي يرأسن البرلمان، واللجان البرلمانية التي تتناول المساواة بين الجنسين، واعتماد وتنفيذ تدابير خاصة مؤقتة. ويجري الاتحاد أيضاً تحليلات سنوية للتقدم المحرز والانتكاسات التي تواجه مشاركة المرأة في البرلمان. ولذلك فإنه ينضم إلى النداء الذي يوجهه الأمين العام بتقديم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي وفي مناصب صنع القرار في الإدارة العامة.

٦٧ - ونظراً لأنه من الصعب غالباً قياس التغيرات الحقيقية التي أحدثتها التقدم الأخير في بلدان مثل المملكة العربية السعودية، حيث تشغل المرأة ٢٠ في المائة من المقاعد البرلمانية بصورة غير مسبقة، ومثل رواندا، حيث تمثل المرأة ٦٤ في المائة من أعضاء مجلس النواب، سيضيف الاتحاد البرلماني الدولي مجالات جديدة لبحثه، بداية من عام ٢٠١٤. وسيشروع قريباً في مشروع بحثي للتأكد من تأثير مشاركة المرأة في البرلمان، وتحري العنف ضد المرأة في البرلمان. وسيواصل بحث إثراء العمل الجماعي ودعم مشاركة المرأة في المجال السياسي، وسيبذل جهوده بلا كلل للدفاع عن قضية المرأة حتى تصبح المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة في السياسة وفي المجتمع بشكل عام.

٦٨ - السيدة كريستنسن (المراقبة عن الاتحاد الدولي للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن خطر التوتر المجتمعي والعنف الشخصي يعد أحد الشواغل الرئيسية في الكثير من حالات الطوارئ، ولكن لم يوجه الاهتمام الكافي إلى العنف الذي يحدث في حالات الكوارث الطبيعية. فمن بين العواقب غير الظاهرة للكوارث الطبيعية ذلك الأثر البدني والنفسي المدمر والتبعات الاجتماعية والاقتصادية للعنف الجنساني الذي يعقب ذلك في أغلب الأحوال. وأضافت أنه في شراكة مع الصليب الأحمر

الريفية وقدرات تنظيم المشاريع؛ وتحسين تسليم الخدمات الزراعية المراعية للمنظور الجنساني وتقديم الدعم للجمعيات النسائية الريفية. وقال إن التعجيل بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية لا يمكن أن يتحقق بواسطة هذه الوكالات وحدها، ولذلك فإن التعاون مع شركاء آخرين سيكون موضع ترحيب.

٧٢ - وفي الدورة السابعة والخمسين الأخيرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أيدت الوكالات الكائنة في روما وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد توصية عامة بشأن المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فمنذ اعتماد الاتفاقية، أصبحت الزراعة ذات طابع أثري وأصبحت المرأة الريفية تقوم بدور هام بشكل متزايد، ولكنها لا تزال تواجه الكثير من العقبات. ويمكن للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تساعد في التغلب على هذه التحديات عن طريق إنجازات من قبيل: هيئة بيئة قادرة على تحقيق المساواة بين المرأة الريفية والرجل الريفي، وكذلك بين الأولاد والفتيات؛ ومساواة المرأة الريفية في الحصول على الأراضي والإرث والممتلكات؛ وفرص العمالة الريفية اللائقة، وسبل كسب العيش والتدريب للنساء والفتيات؛ وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات؛ ومشاركة المرأة بصورة نشطة في مناقشات مجتمعاتها الريفية بشأن القضايا الرئيسية. غير أن المناقشة بشأن المرأة الريفية لا تقتصر على المادة ١٤، وستواصل الوكالات الكائنة في روما زيادة تعاونها مع اللجنة ودعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية.

٧٣ - وأضاف أن التصدي لمظاهر عدم المساواة السائدة بين الجنسين والتمييز الذي تواجهه المرأة الريفية يتطلب القضاء على عوامل هيكلية تسبب وتكرر هذه المظاهر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتلتزم الوكالات الكائنة في روما بتحقيق عالم تسوده المساواة

بناءً على الدروس المستفادة، وضمان التصدي لحالات عدم التكافؤ التي تمثل بؤرة اهتمامها. وما لم يتم التصدي صراحة لقضايا المساواة بين الجنسين، والتمييز، والعنف ضد المرأة في الإطار الجديد، سيظل التقدم نحو التنمية المستدامة صعب المنال. ولهذا ينضم الاتحاد الدولي إلى المطالبة بوضع هدف قائم بذاته عن المساواة بين الجنسين، وإدماج الغايات والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني في جميع الأهداف. ويؤدي الاتحاد الدولي أيضاً إدراج القيم والتعليم القائم على المهارة، بما في ذلك إعطاءه طابعاً مؤسسياً على المستوى الوطني، في المناقشات الإنمائية من أجل تغيير العقلية وأنماط السلوك التمييزية لكي تحترم التنوع، والمساواة، والإدماج الاجتماعي والسياسي الإيجابي فيما يتعلق بالمرأة.

٧١ - السيد بييتشر (المراقب عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، تحدث أيضاً بالنسبة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، فقال إنه لا يمكن تجاهل أهمية تمكين المرأة، وخاصة في المناطق الريفية حيث تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل الزراعية وتولي أيضاً تقديم الرعاية، وتنظيم المشاريع والمساهمة في الاستثمار. وفي هذا السياق، لا تزال الوكالات الكائنة في روما ملتزمة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالبرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية الذي يعتمد على المزايا النسبية لكل وكالة في سبعة بلدان. وأضاف أن مجالات الأولوية الوطنية هي: تعزيز منظمات المساعدة الذاتية النسائية والتعاونيات؛ وتدريب صغار المزارعين لزيادة إنتاجيتهم، بما في ذلك التسويق وإدارة الائتمانات؛ وحشد وتعزيز جماعات المساعدة الذاتية، بما في ذلك تقديم الخدمات والمستلزمات؛ وتحسين القدرة على تسهيل انضمام النساء الفقيرات إلى جمعيات الادخار والإقراض؛ ودعم تغذية الأمهات والرضع والأطفال عن طريق تقديم الأغذية التكميلية وتشجيع الزراعة المراعية للتغذية؛ وتعزيز قيادة المرأة

إطاراً دولياً للعمل. وينبغي ألا يكون هناك أي تهاون إزاء الاتجار بالبشر والعمل القسري، الذي يتعرض له سنوياً قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، وخاصة النساء والفتيات اللاتي ينتهي بهن الأمر إلى الدعارة والاستغلال الجنسي أو أشكال العمل الاستغلالي الأخرى، أو الاسترقاق وفاءً للدين، أو العبودية. وسيشمل جدول أعمال منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٤ عملية وضع معايير خاصة بالعمل القسري تشمل الاتجار بالبشر من حيث تعريفه وتستكمل الاتفاقية المتعلقة بالعمل البحري (الاتفاقية رقم ٢٩).

٧٦ - وأخيراً، يلزم القيام بعمل متسق لوقف العنف الجنساني في عالم العمل ويلزم قوانين عمل متسقة وفعالة وآليات إنفاذ حتى يتسنى للقوانين الاستباقية والآليات الفردية المستندة إلى الشكاوى عدم تشجيع العنف الجنساني. وينبغي أن يكون هناك اتساق بين مدونات العمل والهيئات القانونية الأخرى، ويجب على الحكومات إزالة العقبات التي تعترض وصول المرأة إلى العدالة. ولن تكف المنظمة عن بذل جهودها للقضاء على العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل، وهي على استعداد دائماً لمساعدة مكوناتها الثلاثة والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل ضماناً لعالم خال من العنف ضد النساء والفتيات.

بيانات لممارسة حق الرد

٧٧ - السيدة بار - سادح (إسرائيل): تحدثت، ممارسة لحقها في الرد، فقالت إنه لو كان الفلسطينيون مهتمين حقاً بتحسين حالة المرأة، لكان عليهم أن يتصدوا للعوامل التي تعمل على تفاقم محنتهم. فقد جاء في تقرير أخير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن السلطة الفلسطينية لا تعمل بهمة لمنع العنف ضد المرأة واستقصائه ومعاقبته، وتحرم ضحاياها من حقوقهم بموجب القانون الدولي. وهناك علاقة واضحة بين تحقيق السلام وتحقيق المساواة في الحقوق للمرأة. وتأمل

وخال من الجوع، كما تأمل في تحقيق المزيد من النتائج الأكثر استدامة من خلال شراكاتها.

٧٤ - السيد كاسيدي (المراقب عن منظمة العمل الدولية): قال إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن العمليات المهاجرات (A/68/178) يتسق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة ومع الهدف الرئيسي لمنظمتها وهو تعزيز فرص حصول المرأة والرجل على العمل اللائق والمنتج في ظروف تتسم بالحرية والأمن والكرامة الإنسانية. وأضاف أن المرأة تمثل قرابة نصف مجموع السكان المهاجرين الدوليين، وأصبحت مصدراً هاماً لكسب الدخل، بمساهمتها في اقتصادات بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. وتعتبر الاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدت في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة (E/2013/27) عن المطالبة بتوفير مزيد من الحماية للمرأة أثناء العمل. وفي هذا السياق، تطالب منظمة العمل الدولية بنهج يركز على المهاجرين وقائم على الحقوق تجاه هجرة العمال، ويشمل سياسات لهجرة العمال مراعية للمنظور الجنساني، ومؤسسات فعالة، وتشريعات وسياسات تسترشد بمعايير العمل الدولية ذات الصلة. وتعد الموازنة الأفضل للعمال، وسياسات الحماية الاجتماعية وهجرة العمال مع التخطيط الإنمائي من الأمور الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة والشاملة.

٧٥ - وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لخدم المنازل الذين يواجهون تحديات كثيرة تعزى جزئياً إلى ثورات في تشريعات العمل والعمالة الوطنية وتعبير منذ فترة طويلة عن التمييز. وينبغي بالمثل اتخاذ إجراء حاسم لتنظيم وكالات العمل التي تشكل جزءاً من تجارة الهجرة الشديدة الإغراء وغير المنظمة بدرجة كبيرة، وتضم طائفة من الوسطاء القانونيين وغير القانونيين الذين غالباً ما يستغلون عدم إلمام المرأة بالمعلومات والحماية القانونية ويوفر القانون رقم ١٨١ لمنظمة العمل الدولية عن وكالات الاستخدام الخاصة

حكومتها في أن تحقق محادثاتها الجارية مع الفلسطينيين تقدماً وأن تتم مناقشة وتسوية جميع القضايا. وفي حين أنه ليس هناك بلداً يتصف بالكمال، فإن إسرائيل تقف وحدها في بذل جهود غير مسبقة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة تستعد فيها المرأة بشكل عام.

٧٨ - السيدة رشيد (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه باستطاعة إسرائيل أن تقتبس ما تشاء من تقارير وتستترشد بمعلومات انتزعت من سياقها، ولكن تبقى الحقيقة أن هناك تقارير لا حصر لها أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى واعتبرت الاحتلال العقبة الرئيسية أمام إقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:١٣